

Distr.: General
20 July 2001
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

(عن الفترة من ٢٣ كانون الثاني/يناير إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠١)

أولا - مقدمة

الأزرق، أما ما يحدث منها على الجانب اللبناني فيعزى إلى عمليات عبور رعاة الماشية والمركبات أحيانا.

٣ - وكما ورد في تقرير نيسان/أبريل، فإن الطائرات الإسرائيلية تنتهك الخط بصورة شبه يومية، وتتوغل في عمق المجال الجوي اللبناني. وهذه الغارات، وخاصة تلك التي يتم القيام بها على ارتفاع منخفض والتي تخترق حاجز الصوت فوق المناطق المأهولة بالسكان، تمثل على وجه الخصوص عمليات استفزازية وتثير قلقا شديدا بين السكان المدنيين. والانتهاكات الجوية مستمرة على الرغم من المساعي المتكررة لدى السلطات الإسرائيلية من جانبي شخصيا، ومن جانب آخرين من كبار المسؤولين بالأمم المتحدة، وعدد من الحكومات المهتمة بالأمر. ولم يتم الوفاء بعد بتعهد قدمه وزير الدفاع الإسرائيلي إلى ممثلي في المنطقة كل من السيد رود - لارسن والسيد دي ميستورا، بتوقيف عمليات التحليق فوق المدن الواقعة في عمق الأراضي اللبنانية.

٤ - ويتجمع المتظاهرون على الجانب اللبناني بصورة منتظمة عند نقاط الاحتكاك المبينة في تقرير المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير (S/2001/66)، في تلة الشيخ عباد شرق حولا، وبوابة فاطمة شرق المطلة، لرشق الأفراد الإسرائيليين بالحجارة وبأشياء أخرى عبر الخط. وقد قل عموما عدد

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٣٧ (٢٠٠١) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠١. ولا يتناول هذا التقرير المسائل التي شملها تقرير المرحلي المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١ (S/2001/423)، إلا عند الضرورة.

ثانيا - الحالة في منطقة العمليات

٢ - اتسمت الحالة بالاستقرار عموما في معظم منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، باستثناء استمرار حالات التوتر والانتهاكات الخطيرة للخط الأزرق فيما يتصل بالتزاع على منطقة مزارع شبعا (انظر الفقرة ٥ أدناه). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر حدوث العديد من الانتهاكات البرية الطفيفة لهذا الخط، والتي يعزى منها ما يحدث على الجانب الإسرائيلي، إلى حد كبير، إلى إقامة السور المزود بالتجهيزات التقنية على طول الخط

- ٦ - وقد عُززت الإدارة المدنية في الجنوب إلى حد ما خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث قامت الإدارة المحلية والسلطة المركزية في بيروت بدور أكثر نشاطاً. وواصلت خدمات الاتصالات، ونظم الصحة والرعاية الاجتماعية، فضلاً عن الخدمات البريدية، تقدمها البطيء صوب الاندماج مع بقية الخدمات في البلد. وواصلت الفرقة المؤلفة من ١٠٠٠ فرد التابعة لقوة الأمن المشتركة اللبنانية، والمشكّلة من قوات تابعة للجيش والأمن الداخلي، والعمل في المناطق التي أخلتها إسرائيل في العام الماضي. وتقوم هذه القوة بأعمال الخفر والحفاظ على الأمن في المنطقة المحلية.
- ٧ - وواصلت حكومة لبنان التمسك بموقفها الذي مؤداه أنه لن يتم نشر القوات المسلحة اللبنانية على طول الخط الأزرق طالما أنه ليس هناك سلام شامل مع إسرائيل. ويقوم حزب الله بمراقبة المناطق على طول الخط الأزرق من خلال شبكة من المواقع المتنقلة والعديد من المواقع الثابتة. وفي بعض الحالات، ينوب حزب الله عن الإدارة المحلية في تقديم الخدمات الاجتماعية والطبية والتعليمية للسكان المحليين.
- ٨ - وفي مرات عديدة، قام أفراد حزب الله بتقييد حرية حركة أفراد القوة، وتدخلوا في عملية إعادة نشرها. وفي أخطر مظاهر هذا التدخل، قام حزب الله، أولاً، بعرقلة قيام القوة على مدى عدة أسابيع بإقامة موقع ثابت جنوب شرق الرميث، على الرغم من وجود موافقة خطية من السلطات اللبنانية على إقامة هذا الموقع للقوة، ثم قام حزب الله بإقامة موقع له بجوار الموقع التابع للقوة مباشرة. ولم يمكن نقل موقع حزب الله من المنطقة المتاخمة لموقع القوة مباشرة إلا بعد ضغوط متضافرة ومطولة على السلطات اللبنانية. وفي حالات أخرى عديدة، أقام حزب الله مواقع مراقبة متاخمة لمواقع القوة، الأمر الذي يعرض أمن أفراد القوة للخطر.
- ٥ - وبالإضافة إلى الانتهاكات الخطيرة للخط الأزرق في منطقة مزارع شبعا يومي ١٦ شباط/فبراير و١٤ نيسان/أبريل (انظر S/2001/423، الفقرة ٤)، وقعت انتهاكات خطيرة للخط خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٢٩ حزيران/يونيه، أطلق حزب الله أربعة صواريخ و١٤ من قذائف الهاون والدخان على موقعين إسرائيليين على الخط جنوب شرق كفر شوبا، مما أدى إلى إصابة جنديين إسرائيليين، أحدهما إصابته خطيرة. وردت قوات الدفاع الإسرائيلية بنيران المدفعية الثقيلة ومدافع الهاون، وأطلقت ثماني قذائف جو - أرض على الجانب اللبناني من الخط في نفس المنطقة. وبعد يومين، وفي ١ تموز/يوليه، قامت الطائرات النفاثة التابعة لسلاح الجو الإسرائيلي بتدمير موقع رادار تابع للجيش السوري شرقي وادي البقاع اللبناني، مما أدى إلى إصابة جندي لبناني وجنديين سوريين. وبعد ذلك بساعة واحدة، رد حزب الله بإطلاق ٤٢ قذيفة هاون على أربعة مواقع تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي الموجودة أيضاً في منطقة مزارع شبعا. وردت إسرائيل كذلك بإطلاق نحو ١٩٠ من قذائف المدفعية والهاون والدبابات. واستمر تبادل إطلاق النار ساعتين. وظلت درجة التوتر في المنطقة عالية في أعقاب هذه الحوادث.

مدني في المتوسط شهريا. وعالج برنامج ميداني لطب الأسنان ما يقرب من ٦٠٠ حالة شهريا. وامتد نطاق المساعدات البيطرية إلى بعض القرى الواقعة في منطقة عمليات القوة. وتعاونت القوة تعاوناً وثيقاً فيما يتعلق بالشؤون الإنسانية مع السلطات اللبنانية ووكالات الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات والوكالات الأخرى العاملة في لبنان.

١٣ - وتساعد إيقاع العمل في مجال إزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة في جنوب لبنان، حيث عقدت الحكومة اللبنانية حلقة عمل دولية رفيعة المستوى بشأن إزالة الألغام في ٢١ و ٢٢ أيار/مايو. بمشاركة الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية وممثلين عن الجهات المانحة. وأعلن عن تعهد الإمارات العربية المتحدة بتقديم مبلغ ٥٠ مليون دولار من أجل إزالة الألغام في الجنوب. وألقى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، كلمة في الحلقة بصفته رئيس دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وواصلت الخلية الإقليمية لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام التي أسستها الدائرة في مدينة صور عملها في تنسيق نشاط الأمم المتحدة في مجال إزالة الألغام وتعاونت الدائرة تعاوناً وثيقاً مع المكتب الوطني اللبناني لإزالة الألغام. واستمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في قيادة جهود منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون مع السلطات اللبنانية من أجل التنمية والإنعاش في جنوب لبنان.

١٤ - سُجِّل وقوع عدد من الخسائر في الأرواح في صفوف المدنيين بسبب حوادث انفجار الألغام، حيث توفي مواطنان مدنيان وأصيب ١٥ شخصا آخر منذ كانون الثاني/يناير نتيجة لانفجار ألغام وذخائر. ونسفت القوة خلال الفترة المشمولة بالتقرير أكثر من ١٠٠٠ لغم وقطعة من الذخائر غير المنفجرة.

٩ - وقد ظل تركيز عمليات القوة منصبا على الخط الأزرق والمنطقة المتاخمة، حيث سعت القوة إلى المحافظة على وقف إطلاق النار عن طريق القيام بالدوريات، والمراقبة من مواقع ثابتة، والاتصال الوثيق بالأطراف؛ والغرض من هذا الاتصال هو معالجة الانتهاكات ومنع التصعيد.

١٠ - وقد ثار خلاف بين السلطات الإسرائيلية والأمم المتحدة على شريط فيديو خاص بالقوة، تم تصويره في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، لمركبات يحتمل أن يكون حزب الله قد استخدمها في اختطاف ثلاثة من جنود قوات الدفاع الإسرائيلية في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ عبر الخط الأزرق (انظر S/2001/1049، الفقرة ٥). وعُرض على كل من إسرائيل ولبنان مشاهدة شريط الفيديو في مكان عمل تابع للأمم المتحدة، بعد إخفاء هوية الأفراد غير التابعين للأمم المتحدة. وقد بدأت تحقيقاً في الكيفية التي تمت بها معالجة هذا الأمر داخليا.

١١ - وحدثت توترات في بعض القرى الواقعة في الجنوب بين السكان المحليين والأعضاء السابقين في جيش لبنان الجنوبي المنحل، الذين عادوا إلى ديارهم بعد أن أمضوا فترة عقوبتهم في السجن بسبب تعاونهم مع إسرائيل. ووردت أنباء عن حوادث متفرقة تعرضوا خلالها للتحرش على أيدي السكان المحليين حسب ما زعم من أن المحكمة العسكرية عاملت أفراد جيش لبنان بلين مفرط.

١٢ - وواصلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تقديم المساعدات إلى السكان المدنيين في صورة توفير الرعاية الطبية وإقامة مشاريع للمياه وتزويد المدارس وملاجئ الأيتام بالمعدات أو الخدمات وإمداد المحتاجين بضرور من الخدمات الاجتماعية. وقدمت هذه المساعدة من الموارد التي وفرتها البلدان المساهمة بقوات. وقدمت المراكز الطبية والفرق المتنقلة التابعة للقوة الرعاية الطبية لما يبلغ ٤٥٠٠ مريض

ثالثا - الشؤون التنظيمية

١٨ - ومما يؤسفني أن أبلغ نبأ مصرع ثلاثة من أفراد القوة، أحدهم جندي فنلندي لقي حتفه في حادث سقوط عرضي، والثاني جندي نيبالي توفي بأسباب طبيعية والثالث جندي هندي قتل عرضا أثناء التدريبات. وقد بلغ عدد أفراد القوة الذين لقوا مصرعهم منذ تأسيسها ٢٣٨ فردا، من بينهم ٧٨ توفوا في حوادث حريق أو نتيجة لانفجار قنابل، و ١٠١ نتيجة لحوادث، و ٥٩ نتيجة لأسباب أخرى. وبلغ مجموع من أصيبوا من جراء نشوب الحرائق أو انفجار الألغام ٣٤٤ فردا.

رابعا - الشؤون المالية

١٩ - تبلغ الميزانية المنقحة الثانية للقوة التي تقدمت بها للفترة المالية الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (A/55/482/Add.1) ٢٠٧,٢ ملايين دولار، وتعكس نقصا في المتطلبات ناشئا من تخفيض قوام القوة إلى ٥٠٠ فرد بحلول ٣١ تموز/يوليه. وقد أقرت الجمعية العامة في قرارها ١٨٠/٥٥ بء المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١ الميزانية المخفضة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وأذنت لي الجمعية العامة بموجب ذلك القرار بالدخول في التزامات مبدئية من أجل القوة في حدود مبلغ ١٠٦,٢ ملايين دولار لتغطية الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، ريثما أتقدم بالميزانية المقترحة للقوة لكامل الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ وذلك خلال الجزء الرئيسي من دورة الجمعية العامة السادسة والخمسين. وسوف تُلبي المتطلبات المبدئية للقوة من الموارد في حدود مبلغ ١٠٦,٢ ملايين دولار الذي مُنحت سلطة الالتزام به.

٢٠ - وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١، وصلت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص بالقوة للفترة الممتدة منذ تأسيسها حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ إلى

١٥ - يسير العمل في إعادة تشكيل القوة ونشرها وفق المحدد في تقرير المؤقت. ويجري في الوقت الراهن إعادة الكتيبة النيبالية وسرية المهندسين البولندية إلى وطنيهما، وسيكتمل رحيلهما بحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠١. وقد انتشرت كتيبة فيجي في القطاع النيبالي وخفضت الكتيبة الفنلندية قوامها بـ ١٠٧ أفراد، كما ستعيد ٢١٨ جنديا آخر إلى وطنهم بحلول ٣١ تموز/يوليه. وتقوم القوة، في إطار عملية إعادة الانتشار، بإغلاق عدد من المواقع في المؤخرة وتحريك القوات إلى مواقع قريبة من الخط الأزرق. ومرفق بهذا خريطة توضح الانتشار الحالي للقوة.

١٦ - ونتيجة للتغيرات سالفة الذكر، سيعود قوام القوة اعتبارا من ١ آب/أغسطس ٢٠٠١ إلى ما يقرب من ٥٠٠ فرد يتألفون من قوات من فيجي (٥٩٣)، وفنلندا (٣١٠)، وفرنسا (٢٣٤)، وغانا (٧٨٥)، والهند (٧٩٢)، وأيرلندا (٦٠٩)، وإيطاليا (٤٥)، ونيبال (فقط ١١ ضابطا من ضباط الأركان)، وبولندا (٥١٤)، وأوكرانيا (٦٥٠). وسيصبح قوام القوة على إثر رحيل الوحدتين الأيرلندية والفنلندية في الخريف حوالي ٣٦٠٠ فرد. وقد تولى ٥١ مراقبا عسكريا من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة مساعدة القوة في أداء مهامها. وعلاوة على ذلك، توظف القوة ٣٧١ موظفا مدنيا، من بينهم ١٢٧ موظفا دوليا و ٣٤٤ موظفا محليا.

١٧ - وقد أوفى اللواء ست كوفي أوبنغ مدة خدمته كقائد للقوة في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠١. ومنذ ذلك الحين، تولى العميد غانسان أمماناثان قيادة القوة بالنيابة. ويجري في الوقت الراهن اختيار خليفة للقائد السابق. وظل السيد ستيفان دي ميستورا يمارس عمله كممثل شخصي لي في بيروت.

٢٤ - وتجدر الإشارة إلى أنني قمت بزيارة إلى المنطقة في حزيران/يونيه ٢٠٠١ أجريت خلالها مناقشات بشأن المسائل أعلاه مع القادة السياسيين في لبنان وإسرائيل. وقد أكدت، لدى لقائي كلا من الرئيس اميل لحود ورئيس الوزراء ايريل شارون ضرورة احترام الخط الأزرق من قبل جميع الأطراف مناشدا الطرفين الحفاظ على الهدوء في المنطقة.

٢٥ - وقد نقل إليّ الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة، في رسالة مؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠١ (S/2001/677) طلب حكومته بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة إضافية مدتها ستة أشهر. وعلى ضوء الظروف السائدة في المنطقة، فإني أؤيد التمديد وأوصي مجلس الأمن بتمديد فترة ولاية القوة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

٢٦ - وإذ أتقدم بهذه التوصية، لا بد أن أثير الانتباه مرة أخرى إلى النقص الخطير في تمويل القوة. فالأنصبة المقررة غير المسددة بلغت حاليا ١٦٣,١ مليون دولار. ويمثل هذا المبالغ المستحقة للدول الأعضاء المساهمة بالقوات التي تتشكل منها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وأناشد جميع الدول الأعضاء تسديد أنصبتها المقررة فورا وبالكامل ودفع جميع المتأخرات. وأود أن أعرب عن امتناني للحكومات المساهمة بالقوات على تفهمها وصبرها.

٢٧ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لقواد القوة وأفرادها من النساء والرجال على الطريقة التي يؤدون بها مهامهم.

١٦٣,١ مليون دولار. ويصل إجمالي الاشتراكات المقررة غير المسددة في جميع عمليات حفظ السلام إلى ٢٣٢٠,١ مليون دولار.

خامسا - ملاحظات

٢١ - ظل الوضع هادئا بصفة عامة على طول الخط الأزرق باستثناء القطاع المتاخم لمنطقة مزارع شبعا. وكانت معظم انتهاكات الخط الأزرق بسيطة وتم تصحيحها بسرعة كلما أثارها القوة مع الجهة المعنية. ولا تزال الهجمات عبر الخط في منطقة مزارع شبعا تشكل أكبر مصدر للقلق باعتبارها تصرفات مقصودة تنتهك قرارات مجلس الأمن مباشرة.

٢٢ - وتبين الأحداث التي وقعت في الفترة ما بين ٢٩ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه والمذكورة أعلاه المخاطر المتأصلة في هذا الوضع الذي ينطوي على احتمالات زعزعة استقرار المنطقة. وبناء عليه، فإن من الأمور الفاتكة الأهمية أن تحترم جميع الأطراف المعنية الخط الأزرق على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن وأن تضع حدا لانتهاكاتهما إياه وتحجم عن أي تصرف من شأنه أن يزعزع استقرار الوضع.

٢٣ - واتخذت الحكومة اللبنانية خطوات محدودة أخرى لإعادة بسط سلطتها على المنطقة التي كانت تسيطر عليها إسرائيل سابقا. وبالرغم من تواجد الجيش اللبناني وقوات الأمن الداخلي في المنطقة، فإن الحكومة اللبنانية لا تزال تسمح لحزب الله بالعمل على مقربة من الخط الأزرق. وينبغي للحكومة اللبنانية أن تتخذ تدابير إضافية لضمان إعادة السلطة اللبنانية الفعلية إلى الجنوب بكامله، ومن ذلك نشر جيشها. وينبغي أن تتضمن هذه العملية جهودا مكثفة ومتضافرة لإعادة الخدمات الأساسية إلى السكان والعودة الكاملة للإدارة المحلية.

